

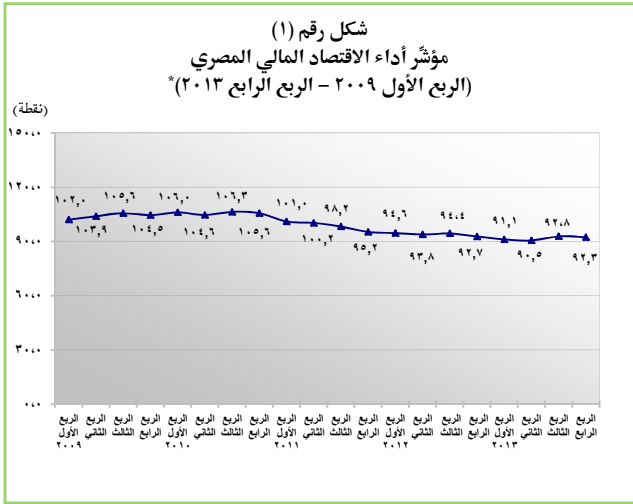
# تطور أداء الاقتصاد المالي المصري

تقرير ربع سنوي عن مؤشرات أداء الاقتصاد المالي المصري (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣ - مايو ٢٠١٤ - العدد (٤٧)

- انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣ لـ ٣٩٠,٧ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٩٩,٧ مليار جنيه خلال الفترة (يوليو - سبتمبر) ٢٠١٣<sup>١</sup>.
- استقرت إيرادات قناة السويس خلال الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣ عند نفس مستواها خلال الربع السابق لتبلغ حوالي ١,٤ مليار دولار<sup>٢</sup>.
- ارتفع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣ بنحو ٣٣,٣٪ مقارنة بمستواها خلال الربع السابق، حيث سجل نحو ١,٦ مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو ١,٢ مليار جنيه خلال الفترة (يوليو - سبتمبر) ٢٠١٣<sup>٢</sup>.

## انخفاض طفيف في مؤشر أداء الاقتصاد المالي المصري:

- سجل مؤشر أداء الاقتصاد المالي المصري انخفاضا خلال الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣ مسجلا نحو ٩٢,٣ نقطة، مقارنة بنحو ٩٢,٨ نقطة خلال الفترة (يوليو - سبتمبر) ٢٠١٣ لينخفض بحوالي ٠,٥٪.
- كما انخفض مؤشر أداء الاقتصاد المالي المصري بنسبة ٠,٤٪ مقارنة بمستواها في نهاية الفترة المناظرة من العام السابق.



١ تم تطوير السلسلة الزمنية لتغيير سنة الأساس لسلسلة مكمش الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة بدءاً من الربع الثالث من عام ٢٠١٢.

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، قاعدة بيانات مؤشر أداء الاقتصاد المالي المصري.

١ المصدر: وزارة التخطيط

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد رقم (٢٠٦) - مايو ٢٠١٤.

- قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بتنقيح حسابات مؤشر أداء الاقتصاد المالي باستخدام منهجية TCB، وذلك بتحديث الفترة الزمنية الخاصة بحساب الانحرافات المعيارية، لتشمل فترة حساب المؤشر في حالة اختلاف البيانات هيكلياً عن الفترة التي أعقبت فترة تثبيت الانحرافات المعيارية، كما تم إضافة بعض المتغيرات التي أفادت الأدبيات الاقتصادية الخاصة بنظم الإنذار المبكر للأزمات المالية بضرورة تضمينها لقياس أداء الاقتصاد المالي. (لمزيد من التفاصيل انظر المنهجية).

- تم تعديل سلسلة بيان الناتج المحلي الإجمالي بدءاً من الربع الثالث من عام ٢٠١٢ لتصبح سنة الأساس ٢٠١١/٢٠١٢ بدلا من ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بواسطة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

- تم استبدال سلسلة المؤشر العام لسوق المال بسلسلة مؤشر EGX٣٠، لأنه أكثر تعبيراً عن التداول داخل البورصة بدءاً من عدد مايو ٢٠١٤.

- تم تغيير سنة الأساس لسعر الصرف الحقيقي من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ بداية من عدد مايو ٢٠١٤، حيث يتم الاعتماد على صندوق النقد الدولي - الإحصاءات المالية الدولية IFS-CD ROM في حساب سعر الصرف الحقيقي.

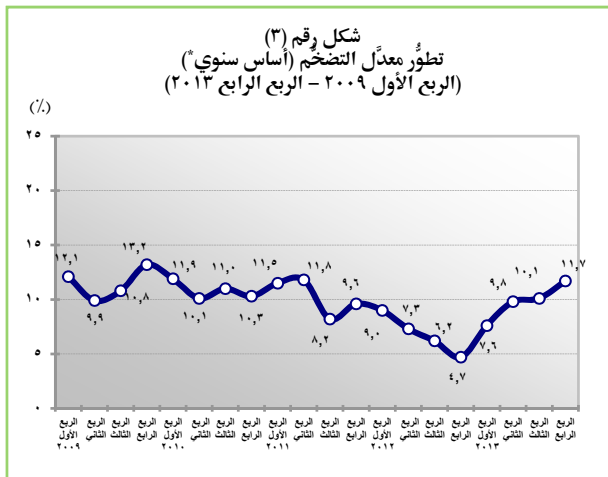
## أولاً: مؤشرات الاقتصاد العيني:

### ● نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

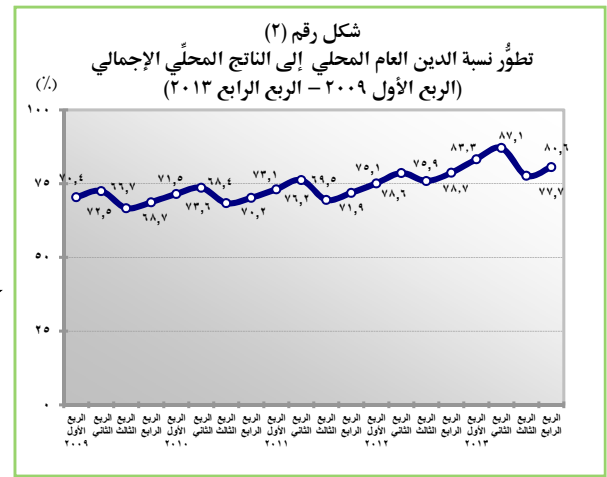
- بلغت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٨٠,٦٪ في نهاية الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣، لترتفع بذلك بمقدار ٢,٩ نقطة مئوية عن مستواها في نهاية الربع السابق، كما ارتفعت بمقدار ١,٩ نقطة مئوية عن مستواها خلال الفترة نفسها من العام السابق.
- ارتفع حجم الدين العام المحلي ليصل إلى ١٦٥١,٨ مليار جنيه مصري في نهاية الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣، مقابل ١٥٩٣,٤ مليار جنيه مصري في نهاية الفترة (يوليو - سبتمبر) ٢٠١٣، ليرتفع بذلك بنحو ٣,٧٪.
- انخفضت مديونية الهيئات العامة الاقتصادية لتصل إلى نحو ٦٠,٨ مليار جنيه مصري في نهاية الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣ مقابل ٦٢,٧ مليار جنيه مصري في نهاية الفترة (يوليو - سبتمبر) ٢٠١٣.

### ● معدل التضخم السنوي:

- شهد معدل التضخم في الاقتصاد المصري ارتفاعاً بمقدار ١,٦ نقطة مئوية مقارنةً بنهاية الربع السابق، ليصل إلى حوالي ١١,٧٪ في نهاية الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣.
- يرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين لبعض المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام، ويأتي في مقدمتها الطعام والمشروبات حيث بلغ معدل التضخم لها نحو ١٧,٥٪ خلال الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣ بارتفاع قدره ٤,٥ نقطة مئوية عن الربع السابق.
- كما ارتفع معدل التضخم للملابس والأحذية خلال الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣ بنحو ٤,٠ نقاط مئوية ليبلغ نحو ٦,٦٪ في نهاية الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣ مقارنةً بنحو ٢,٦٪ خلال الربع السابق.
- كما ارتفع معدل التضخم لمجموعة الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة في نهاية الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣ ليبلغ ١٣,٩٪ بنسبة ارتفاع قدرها ١,٢ نقطة مئوية مقارنةً بالربع السابق.



\* تم تنقيح حساب معدل التضخم اعتباراً من عدد فبراير ٢٠١٢، ويرجع ذلك لتغير بيانات سلسلة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لتصبح سنة الأساس (يناير ٢٠١٠ = ١٠٠).  
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية، أعداد متفرقة.

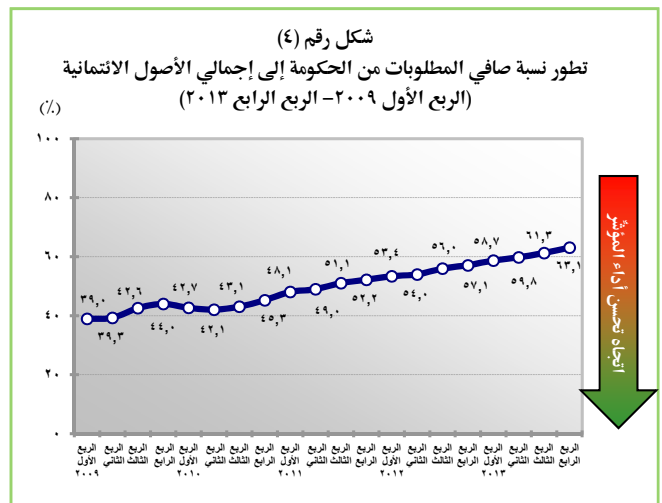
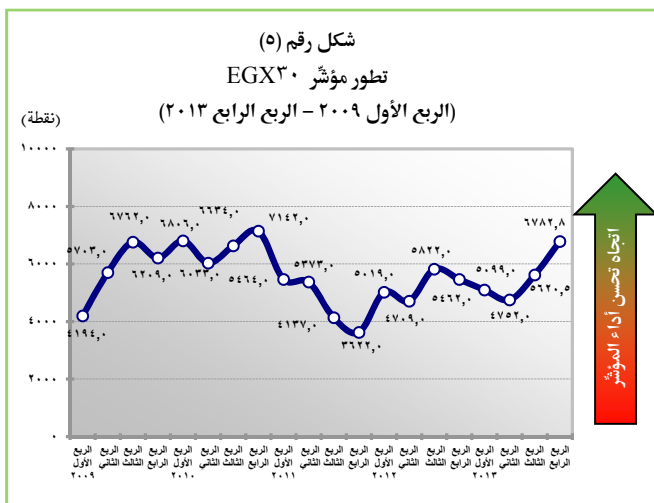
<sup>١</sup> يُمثل إجمالي الدين العام المحلي الدين المستحق على الحكومة، والهيئات الاقتصادية، وصافي مديونية بنك الاستثمار القومي. وبالتالي فإن تطوره يوضح مدى اعتماد الدولة على الاقتراض ومزاحمتها للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المحلي. ويعتبر ارتفاع حجم الدين العام المحلي دلالة غير صحية في الاقتصاد.  
<sup>٢</sup> يُعتبر معدل التضخم أحد المتغيرات الهامة التي تعكس مدى استقرار الأسعار ويقيس العلاقة بين معدل نمو المتغيرات النقدية ومعدل نمو المتغيرات الاقتصادية الحقيقية.

## • نسبة صافي المطلوبات من الحكومة إلى إجمالي الأصول الائتمانية<sup>١</sup>:

- سجّلت نسبة صافي المطلوبات من الحكومة إلى إجمالي الأصول الائتمانية نحو ٦٣,١٪ في نهاية الفترة (أكتوبر- ديسمبر) ٢٠١٣، مقارنة بنحو ٦١,٣٪ في نهاية الفترة (يوليو - سبتمبر) ٢٠١٣، لتسجّل بذلك ارتفاعاً بمقدار ١,٨ نقطة مئوية.
- سجل حجم الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي ارتفاعاً بمقدار ٦٧,٩ مليار جنيه مصري، لتبلغ مديونيته تجاه البنوك نحو ٩٢٢,٥ مليار جنيه مصري في نهاية الفترة (أكتوبر- ديسمبر) ٢٠١٣، مقابل ٨٥٤,٦ مليار جنيه مصري في نهاية الربع السابق.
- سجل حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص انخفاضاً بمقدار ٥,٠ مليارات جنيه مصري، لتبلغ مديونيته تجاه البنوك نحو ٣٦١,٩ مليار جنيه مصري في نهاية الفترة (أكتوبر- ديسمبر) ٢٠١٣، مقابل ٣٦٦,٩ مليار جنيه مصري في نهاية الربع السابق.

## • ثانياً: مؤشرات البورصة وسوق المال<sup>٢</sup>:

- حقق مؤشر (EGX ٣٠) ارتفاعاً ملحوظاً في نهاية الفترة (أكتوبر- ديسمبر) ٢٠١٣ بحوالي ٢٠,٧٪، حيث سجّل حوالي ٦٧٨٢,٨ نقطة مقابل ٥٦٢٠,٥ نقطة في نهاية الربع السابق.
- كما حقق مؤشر (EGX ٧٠) ارتفاعاً ملحوظاً في نهاية الفترة (أكتوبر- ديسمبر) ٢٠١٣ بحوالي ١١,٥٪ مقارنة بالربع المناظر من العام السابق.



<sup>١</sup> تعكس نسبة صافي المطلوبات من الحكومة إلى إجمالي الأصول الائتمانية مدى مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان من البنوك، وارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع حجم عجز الموازنة وكذلك يُقلل من قدرة القطاع المصرفي على تقديم الائتمان للقطاع الخاص بما يحد من قدرته التوسعية. وتعد نسبة صافي المطلوبات من الحكومة إلى إجمالي الأصول الائتمانية المحلية هي صافي المطلوبات من الجهاز الحكومي مضافاً إليه صافي المطلوبات من الهيئات الاقتصادية إلى إجمالي الأصول الائتمانية.

<sup>٢</sup> يعبر مؤشر EGX٣٠ (المعروف بمؤشر CASE٢٠ سابقاً) عن حجم التداول في البورصة المصرية. ويتضمن أعلى ٣٠ شركة مقيدة في البورصة من حيث السيولة والنشاط. تم إغلاق البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٨/١/٢٠١١ حتى ٢٢/٣/٢٠١١ نظراً لأحداث ثورة ٢٥ يناير.

## ثالثاً: مؤشرات القطاع المصرفي:

• معدل الدولار في الودائع<sup>١</sup>:

ارتفع معدّل الدولار في الودائع لدى البنوك المصرية في نهاية الفترة (أكتوبر- ديسمبر) ٢٠١٣ بشكل طفيف مسجلاً نحو ٢٣,٨٪ مقارنة بنحو ٢٣,٦٪ خلال الربع السابق، ولكنه انخفض بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية عن مستواه خلال الفترة نفسها من العام السابق.

ارتفع إجمالي حجم الودائع - بما فيها الودائع الحكومية - في نهاية الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣، حيث سجّل نحو ١٣١٦,٠ مليار جنيه مصري، مقابل ١٢٣٠,٢ مليار جنيه مصري في نهاية الربع السابق، حيث سجّل بذلك ارتفاعاً بحوالي ٧,٠٪.

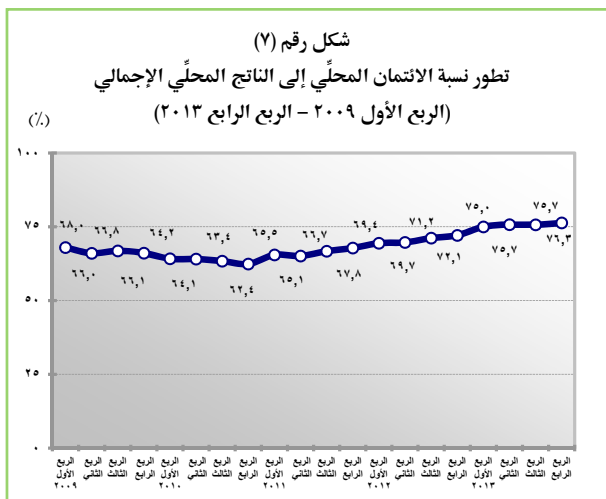
كما شهد حجم الودائع الحكومية بالعملات الأجنبية - مقوّمه بالجنيه المصري - ارتفاعاً في نهاية الفترة (أكتوبر- ديسمبر) ٢٠١٣ ليصل إلى نحو ٩١,٧ مليار جنيه مصري، مقابل ٧١,٤ مليار جنيه مصري في نهاية الفترة (يوليو - سبتمبر) ٢٠١٣، ليرتفع بذلك بنحو ٢٨,٤٪.

ارتفع حجم الودائع غير الحكومية بالعملات الأجنبية - مقوّمه بالجنيه المصري - خلال الفترة (أكتوبر- ديسمبر) ٢٠١٣ ليبلغ ٢٢١,٠ مليار جنيه مصري، مقابل ٢١٨,٤ مليار جنيه خلال الفترة (يوليو - سبتمبر) ٢٠١٣.

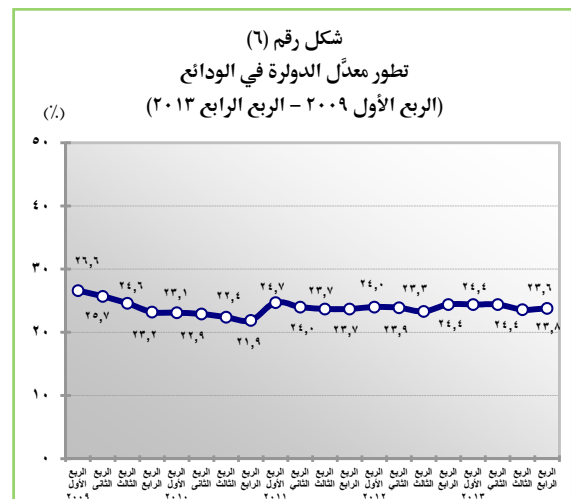
• نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي<sup>٢</sup>:

ارتفعت نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (أكتوبر- ديسمبر) ٢٠١٣ بحوالي ٠,٦ نقطة مئوية لتبلغ ٧٦,٣٪، كما حققت ارتفاعاً بمقدار ٤,٢ نقطة مئوية عن مستواها خلال الفترة نفسها من العام السابق.

سجل حجم الائتمان المحلي ارتفاعاً في نهاية الفترة (أكتوبر- ديسمبر) ٢٠١٣، ليصل إلى نحو ١٤٦١,٨ مليار جنيه مصري، مقابل ١٣٩٤,٤ مليار جنيه مصري في نهاية الربع السابق، ليرتفع بنحو ٤,٨٪.



المصدر: تم حساب المؤشر بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية، أعداد متفرقة، ووزارة التخطيط.



المصدر: تم حساب المؤشر بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية، أعداد متفرقة.

<sup>١</sup> تم تغيير حساب معدل الدولار اعتباراً من العدد رقم (١٥) وتعديل بيانات السلسلة الزمنية، وذلك نظراً لتغيير طريقة حسابه حيث تم الاستناد إلى منهجية وزارة التخطيط، والتي تعرف معدل الدولار على أنه إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية (مجموع حساب الودائع غير الحكومية والودائع الحكومية) منسوبة إلى إجمالي الودائع بما فيها الودائع الحكومية.  
<sup>٢</sup> يُعرف على أنه الائتمان المحلي منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية، وتم حساب نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي باستخدام برنامج (EVIIEWS) - تم تدقيق بيان الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية الصادر عن وزارة التخطيط.

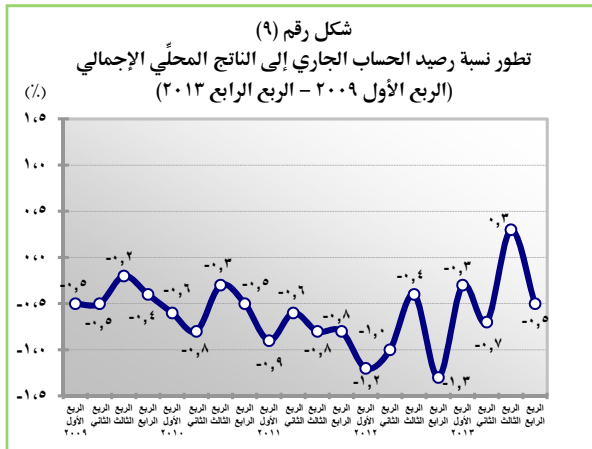
## • نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض<sup>١</sup>:

- شهدت نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض انخفاضاً خلال الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣ مقارنة بمستواها في نهاية الربع السابق، حيث بلغت نحو ٩,١٪، مقارنة بنحو ٩,٥٪ خلال الربع السابق.
- حقق إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في نهاية الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣ ارتفاعاً بمقدار ٠,٨ مليار جنيه مصري ليبلغ حوالي ٥٥٠,٣ مليار جنيه مصري، مقابل ٥٤٩,٥ مليار جنيه مصري في نهاية الفترة (يوليو - سبتمبر) ٢٠١٣.
- ارتفع العجز في المعاملات الجارية في نهاية الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣، ليبلغ حوالي ١,٥ مليار دولار أمريكي، مقابل فائض بلغ حوالي ٠,٨ مليار دولار أمريكي في نهاية الربع السابق.
- ارتفع العجز في ميزان السلع والخدمات في نهاية الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣، حيث سجل نحو ٧,٧ مليار دولار أمريكي، مقابل ٧,٦ مليار دولار أمريكي في نهاية الفترة (يوليو - سبتمبر) ٢٠١٣.

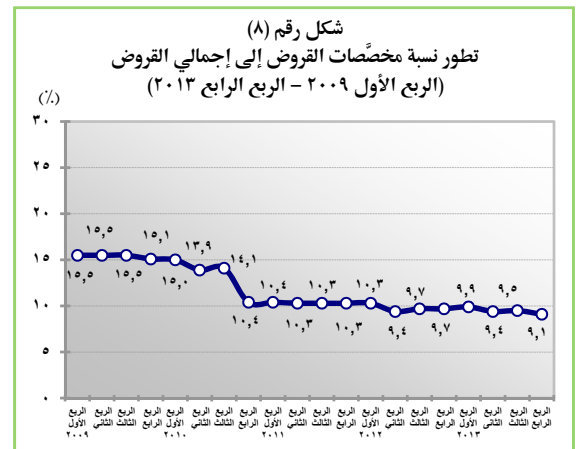
## رابعاً: مؤشرات القطاع الخارجي:

### • نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي<sup>٢</sup>:

- انخفضت نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣ حيث بلغت ٠,٥٪، مقابل نسبة فائض ٠,٣٪ في نهاية الفترة (يوليو - سبتمبر) ٢٠١٣.
- ارتفع العجز في الميزان التجاري في نهاية الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣ ليصل إلى نحو ٧,٨ مليار دولار أمريكي مقابل ٧,٧ مليار دولار أمريكي في نهاية الفترة (يوليو - سبتمبر) ٢٠١٣.



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية، أعداد متفرقة.



المصدر: تم حساب المؤشر بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية، أعداد متفرقة.



<sup>١</sup> نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض هي النسبة التي تجنبها البنوك لمواجهة مخاطر الائتمان تحميلاً على قوائم الدخل - في إطار التعليمات الصادرة لها من البنك المركزي - منسوبة إلى إجمالي قروض البنك المركزي المصري. تعكس نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض مدى استعداد الجهاز المصرفي لمواجهة القروض المتعثرة، كما تعكس مدى جودة القروض.

<sup>٢</sup> تعكس نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي مدى الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل العمليات الجارية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

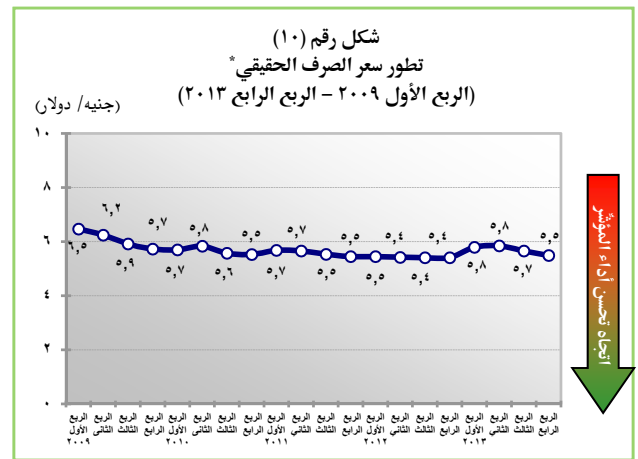
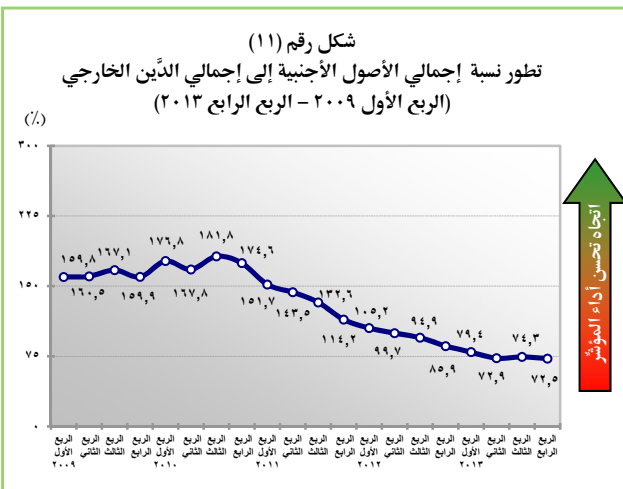
## • سعر الصرف الحقيقي<sup>١</sup>:

- انخفض سعر الصرف الحقيقي في نهاية الفترة (أكتوبر- ديسمبر) ٢٠١٣ ليبلغ ٥,٥ جنيها/ دولارا، مقابل ٥,٧ جنيها/ دولارا بنهاية الربع السابق، مقابل ٥,٤ جنيها/ دولارا في الربع المناظر في العام السابق.

## • نسبة إجمالي الأصول الأجنبية إلى إجمالي الدين الخارجي<sup>٢</sup>:

- سجّلت نسبة إجمالي الأصول الأجنبية إلى إجمالي الدين الخارجي نحو ٧٢,٥٪ في نهاية الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣، مقابل ٧٤,٣٪ في نهاية الفترة (يوليو - سبتمبر) ٢٠١٣، لتتخفّف بمقدار ١,٨ نقطة مئوية.
- كما شهدت صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي ارتفاعا، حيث بلغت حوالي ١١٧,٦ مليار جنيه مصري في نهاية الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠١٣، مقابل ١٢٤,٥ مليار جنيه مصري في نهاية الفترة (يوليو - سبتمبر) ٢٠١٣.

- انخفض حجم الدين الخارجي في نهاية الفترة (أكتوبر-ديسمبر) ٢٠١٣ ليصل إلى حوالي ٤٥,٨ مليار دولار أمريكي، مقابل ٤٧,٠ مليار دولار أمريكي في نهاية الربع السابق، لينخفض بحوالي ٢,٦٪.
- كما انخفض متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي في نهاية الفترة (أكتوبر- ديسمبر) ٢٠١٣ ليصل إلى نحو ٥٠٣,٠ دولاراً للفرد مقابل ٥١٦,٠ دولاراً للفرد في نهاية الربع السابق.
- ارتفعت نسبة الدين الخارجي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الفترة (أكتوبر- ديسمبر) ٢٠١٣ لتصل إلى نحو ١٠,٠٪، مقابل ٩,٩٪ في نهاية الربع السابق.
- انخفضت نسبة الدين الخارجي الحكومي إلى إجمالي الدين الخارجي في نهاية الفترة (أكتوبر- ديسمبر) ٢٠١٣ لتصل إلى نحو ٦٤,٣٪، مقابل ٦٢,٥٪ في نهاية الربع السابق.



\* تم تغيير سنة الأساس من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ عند حساب سلسلة سعر الصرف الحقيقي بداية من عدد مايو ٢٠١٤.

<sup>١</sup> تم الاعتماد على صندوق النقد الدولي - الإحصاءات المالية الدولية IFS-CD ROM - لحساب سعر الصرف الحقيقي، والذي يُستخدم كمؤشر لحساب التغير في التنافسية الدولية حيث إن انخفاضه يعني ارتفاعاً في القيمة الاسمية للعملة المحلية. ونظراً لتأخر إصدار بيان سعر الصرف من الإحصاءات المالية الدولية لفترات طويلة، فقد تم الاعتماد على بيان سعر الصرف الذي يُصدر من قبل بيانات البنك المركزي المصري بعد إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة والتي تتمثل في حساب معامل الارتباط واختبارات السببية Ganger Causality.

<sup>٢</sup> تعكس نسبة إجمالي الأصول الأجنبية إلى إجمالي الدين الخارجي مدى كفاية الأصول الأجنبية لمواجهة الدين الخارجي بالإضافة إلى مدفوعات خدمة الدين. وبالتالي فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء الديونية الخارجية.

## الملحق الإحصائي

| المؤشر  | (أكتوبر - ديسمبر)<br>٢٠١٣ | (يوليو - سبتمبر)<br>٢٠١٣ | التغير<br>ربع السنوي | (أكتوبر - ديسمبر)<br>٢٠١٢ | التغير السنوي     |
|---|---------------------------|--------------------------|----------------------|---------------------------|-------------------|
| مؤشر أداء الاقتصاد المالي*<br>(١٠٠=١٩٩٨)                        | ٩٢,٣                      | ٩٢,٨                     | -%٠,٥                | ٩٢,٧                      | -%٠,٤             |
| المؤشرات الفرعية**  |                           |                          |                      |                           |                   |
| نسبة إجمالي الأصول الأجنبية إلى إجمالي الدين الخارجي (%)        | ٧٢,٥                      | ٧٤,٣                     | -%١,٨ نقطة مئوية     | ٨٥,٩                      | -%١٣,٤ نقطة مئوية |
| نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)          | ٠,٥-                      | ٠,٣                      | -%٠,٨ نقطة مئوية     | ١,٣-                      | ٠,٨ نقطة مئوية    |
| معدل التضخم (%)   | ١١,٧                      | ١٠,١                     | ١,٦ نقطة مئوية       | ٤,٧                       | ٧,٠ نقطة مئوية    |
| معدل الدولة في الودائع (%)                                      | ٢٣,٨                      | ٢٣,٦                     | ٠,٢ نقطة مئوية       | ٢٤,٤                      | -%٠,٦ نقطة مئوية  |
| نسبة صافي المطلوبات من الحكومة إلى إجمالي الأصول الائتمانية (%) | ٦٣,١                      | ٦١,٣                     | ١,٨ نقطة مئوية       | ٥٧,١                      | ٦,٠ نقاط مئوية    |
| نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض (%)                        | ٩,١                       | ٩,٥                      | -%٠,٤ نقطة مئوية     | ٩,٧                       | -%٠,٦ نقطة مئوية  |
| EGX(٣٠)***<br>(نقطة)  | ٦٧٨٣                      | ٥٦٢١,٠                   | ٪٢٠,٧                | ٥٤٦٢                      | ٪٢٤,٢             |
| الصادرات السلعية غير البترولية+<br>(مليار جنيه)                 | ١٩,٨                      | ١٩,٢                     | ٪٣,١                 | ٢٠,٤                      | ٪٢,٩-             |
| نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)          | ٨٠,٦                      | ٧٧,٧                     | ٢,٩ نقطة مئوية       | ٧٨,٧                      | ١,٩ نقطة مئوية    |
| سعر الصرف الحقيقي**<br>(جنيه / دولار)                           | ٥,٥                       | ٥,٧                      | ٪٣,٥-                | ٥,٤                       | ٪١,٩              |
| نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)             | ٧٦,٣                      | ٧٥,٧                     | ٠,٦ نقطة مئوية       | ٧٢,١                      | ٤,٢ نقطة مئوية    |
| المعروض النقدي الحقيقي<br>(مليار جنيه)                          | ٩٧٢,٥                     | ٩٥٤,٦                    | ٪١,٩                 | ٩١٧,٣                     | ٪٦,٠              |
| نسبة M٢ من الاحتياطيات الدولية (%)                              | ١١٨٤,٢                    | ١٠٣٥,٦                   | ١٤٨,٦ نقطة مئوية     | ١٣٦٤,٠                    | -%٧٩,٨ نقطة مئوية |
| صافي الاستثمارات في الحافظة***<br>(مليون جنيه)                  | ٢٤٧,٧-                    | ٧٧١٨,٢                   | ٪١٠٣,٢-              | ٣٩٨,٤                     | ٪١٦٢,٢-           |

\* قاعدة بيانات مؤشر أداء الاقتصاد المالي المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.

\*\* نشرة البنك المركزي، النشرة الشهرية، أعداد متفرقة.

\*\*\* تم استبدال مؤشر EGX(٣٠) مكان المؤشر العام لسوق المال اعتباراً من عدد مايو ٢٠١٤، حيث لم يعد المؤشر العام لسوق المال أكثر تعبيراً عن أسواق المال.

+ تم تنقيح بيانات سلسلة الصادرات السلعية غير البترولية ابتداءً من العدد (٤٢)، ويرجع ذلك إلى تنقيحه بواسطة مكش الناتج المحلي الإجمالي لسنة أساس ٢٠١٢.

\*\*+ تم تغيير سنة الأساس من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ عن حساب سلسلة سعر الصرف الحقيقي بداية من عدد مايو ٢٠١٤.

\*\*\*+ تم تعديل بيان صافي الاستثمارات في الحافظة باستخدام مكش الناتج المحلي الإجمالي لسنة أساس ٢٠١٢، وتوزيعه على أرباع السنة باستخدام برنامج (EVIEWS) ابتداءً من العدد (٤٢).



## الملحق الفني

### منهجية تصميم مؤشر أداء الاقتصاد المالي المصري

تمَّ تصميم مؤشر أداء الاقتصاد المالي بالاعتماد على منهجية مؤسسة The Conference Board لتصميم المؤشرات الاقتصادية، بعد إضافة بعض التعديلات عليها، حيث تمَّ إعطاء وزن نسبي أكبر للمؤشرات ذات درجة التقلب الأعلى.

والخطوات الإحصائية الخاصة بالمنهجية هي كالتالي:

- حساب التغير ربع السنوي لكل متغير من مكونات المؤشر. إذا كان المتغير  $X$  في صيغة "نسبة مئوية" أو معدّل فائدة، والرمز  $(t)$  يشير إلى الفترة الزمنية الحالية، والرمز  $(t-1)$  يشير إلى الفترة الزمنية السابقة عليها، و  $X$  يشير إلى المتغير. فإن التغيرات يتم قياسها على أنها:

$$x_t = [ X_t - X_{t-1} ]$$

إذا لم يكن المتغير في صورة "نسبة مئوية"، تكون الصيغة المستخدمة للتحويل إلى نسبة مئوية، على النحو التالي:

$$x_t = (X_t - X_{t-1}) * 100 / (X_t + X_{t-1})$$

- حساب الانحراف المعياري  $v_x$  للتغيرات في كل متغير باستخدام بيانات سلسلة لقيم المتغير خلال فترة زمنية محددة، ثم يتم حساب مقلوبها للدلالة على "درجة التقلب":

$$w_x = 1/v_x$$

حيث تشير  $W_x$  إلى مؤشرات "التقلب"، ثم يتم حساب مجموع مؤشرات "التقلب" ونرمز لها بالرمز  $k$ :

$$k = \sum_x w_x$$

ثم يتم حساب المتغيرات الداخلة في المؤشر، باستخدام معاملات التوحيد القياسي  $\Gamma_x$ :

$$r_x = 1 / (k * v_x)$$

وأخيراً يتم حساب التغير المُصحح  $m_t$  في كل متغير على أنه "التغير ربع السنوي" ( $X_t$ ) في المتغير مضروباً في "معامل التوحيد القياسي"  $\Gamma_x$  للمتغير:

$$m_t = r_x * x_t$$

- حساب مجموع التغيرات الشهرية "المصححة" (Adjusted):

$$i_t = \sum_t m_t$$

ثم يتم القيام بخطوة تصحيحية أخرى ليتعاد "التقلب" في المؤشرات المركبة. فيما يخص المؤشر المركب للمتغيرات "القائدة" أو "المفسرة"، لا يتم القيام بخطوة تصحيحية أخرى، ويكون "التغير النسبي ربع السنوي" في المؤشر يساوي مجموع التغيرات "المصححة" في كل مكون من مكوناته:

- حساب مستوى المؤشر باستخدام صيغة التغير النسبي. تمثل قيمة ربع السنة الأول  $I_1$ :

$$I_1 = (200 + i_1) / (200 - i_1)$$

وتمثل قيمة ربع السنة الثاني  $I_2$ :

$$I_2 = I_1 * (200 + i_2) / (200 - i_2)$$

- حساب قيمة المؤشر لفترة أساس 1998 = 100 نقطة. يتم حساب حاصل ضرب القيم التاريخية للمؤشر في 100، وقسمتها على متوسط القيم ربع السنوية لعام 1998.

- التنبؤ بقيمة المؤشر باستخدام منهجية دالة الاتجاه (Trend Function).



نشرة ربع سنوية عن أداء الاقتصاد المالي المصري، تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء  
١ ش مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصر  
ص ب: ١٩١ مجلس الشعب رقم بريدي: ١١٥٨٢ تليفون: ٢٧٩٢٩٢٩٢ (٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢٩٢٢٢ (٢٠٢)  
الموقع على الإنترنت: <http://www.idsc.gov.eg> البريد الإلكتروني: [info@idsc.net.eg](mailto:info@idsc.net.eg)

جميع حقوق الطبع محفوظة © ٢٠١٤ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء

رقم الإيداع: ١٢٨١٥ / ٢٠٠٧

ISSN: ١٦٨٧ - ٦٦٢٨